

دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية
**Le rôle de la culture politique dans la consolidation
de la démocratie dans les sociétés arabes.**

د. زين العابدين معو، جامعة أم البواقي، الجزائر

تاريخ التسليم: (2016/02/23)، تاريخ القبول: (2016/05/19)

Le résumé:

L'étude vise à montrer que la culture politique arabe est très loin d'être un phénomène inchangé, et Le changement dans l'état de la démocratie survient à la suite de cette culture, que ce soit variable ou fixe, en raison de changements sociaux et économiques, comme il n'est pas une condition préalable à l'émergence d'une culture démocratique, ils peuvent continuer en présence de sous-cultures pour d'importantes catégories hostiles, mais la stabilité de cette manière conduit soit d'affaiblir le pouvoir de ces catégories, ou de réduire l'antagonisme de la transformation démocratique avec le temps. En plus les effets de la mondialisation positifs ou négatifs sur le phénomène de démocratisation, et comment enchâsse les valeurs démocratiques dans le monde arabe.

ملخص :

تهدف الدراسة إلى إظهار أن الثقافة السياسية العربية بعيدة جدا عن كونها ظاهرة غير متغيرة، والتغيير في وضعية الديمقراطية يحدث نتيجة هذه الثقافة، سواء كانت متغيرة أو ثابتة نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، كما أنها ليست شرطا مسبقا لظهور الثقافة الديمقراطية، لأنها تستطيع الاستمرار في ظل وجود ثقافات فرعية لفئات هامة معادية لها لكن استقرارها بهذا الشكل يؤدي إما إلى إضعاف قوة هذه الفئات، أو إلى تخفيف عدائيتها للتحول الديمقراطي مع الوقت. بالإضافة إلى تأثيرات العولمة الايجابية أو السلبية على ظاهرة التحول الديمقراطي، وكيفية ترسيخ القيم الديمقراطية على المستوى العربي.

مقدمة:

ثمة اتفاق بين غالبية المفكرين والباحثين لإشكالية العلاقة بين الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي، وما يطبع هذه العلاقة من وجود التركيب والتعقيد، بصبغ الديمقراطية بقيم ثقافية ومعيارية صارمة المعالم والحدود، وهذا ما يعبر عنه غالباً في أدبيات السياسيين والمتقنين بمقولة الثقافة السياسية الديمقراطية، أو القيم السياسية الديمقراطية. وقد نحا بعض النخب الفكرية والسياسية منحى التشديد على القيم الديمقراطية، أو ما يطلق عليه عادة الثقافة السياسية الديمقراطية، باعتبارها من الشروط الأساسية لنشأة الديمقراطية.

ومن المفارقات العجيبة أن أضحت الثقافة حجراً عميقاً، تختفي فيه قوى كثيرة كل حسب رهاناتها ومصالحها الخاصة، فالقوى الغربية غالباً ما تجد تفسيرات الثقافة والدين ملجأً آمناً لتبرئة نفسها من كل ما يجري في هذه المنطقة من صراعات وتوترات، في حين وجدت الأنظمة العربية التفسيرات الثقافية مهرباً للالتفاف على مطالب الإصلاح السياسي، أما النخب الحداثوية فقد لاذت بالثقافة عزاء لنفسها مما تعانیه من اغتراب عن المحيط الشعبي، وولجا للدعم الخارجي. وقد لعبت عوامل مختلفة في دفع العالم العربي إلى دخول عصر العولمة من دون استعدادات كافية ومن دون أجندة جماعية أو وطنية للتعامل مع التحديات والمخاطر الجديدة.

الإشكالية: تأتي إشكالية هذه الورقة لتبحث في موضوع مدى قدرة الثقافة السياسية العربية في

تحقيق تحول ديمقراطي جاد وفعال في ظل تأثيرات العولمة ؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من افتراض أساسي مفاده أن الثقافة السياسية العربية قد أسهمت

بشكل نسبي في تطوير المسيرة الديمقراطية وتعزيزها في الدول العربية، إلا أن الجهود

الإصلاحية في هذه الدول لا تزال بحاجة إلى المزيد من العمل وتطوير للوصول إلى الأنموذج

الديمقراطي السليم، وخاصة في ظل التأثيرات التي تفرضها العولمة على الواقع السياسي العربي.

منهجية الدراسة: سيتم استعراض محاور هذا البحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي

في دراسة مفاهيم الثقافة السياسية وشرح أبعادها، ومن ثم تحليل واقعها وكيفية ترسيخ ظاهرة

الديمقراطية في ظل المتغيرات والتأثيرات التي تسببها العولمة.

1-مدخل مفاهيمي.

2- واقع الثقافة السياسية العربية.

3-أهمية ترسيخ القيم الديمقراطية في ظل العولمة.

الخاتمة.

1-مدخل مفاهيمي: من خلال هذا المدخل المفاهيمي سوف نعمل على توضيح بعض المفاهيم التي تهم الدراسة على النحو الآتي:

1-1 الثقافة:

يتميز كل مجتمع عن غيره من المجتمعات بثقافته، باعتبارها تشكل قواما اجتماعيا قوامه السلوك الجماعي، ومجمل أوجه النشاط الإنساني. وعليه، فإن الثقافة تحتل موقعا أساسيا في حياة المجتمع، فهي تمثل طرق وأساليب الحياة، ومرجعيتها منظومة القيم والمعايير السائدة. وبالمعنى الواسع فإن الثقافة هي حال البشر الذين يتكون منهم المجتمع.

وفي سياق تعريف الثقافة، يعتبر تعريف **تايلور** من أشهر التعريفات التي حذت حذوها مئات التعريفات، حيث يرى أن "الثقافة هي ذلك المركب الكلي الذي يشتمل على المعرفة، والمعتقد والفن، والأدب، والأخلاق، والقانون، والعرف، والقدرات، والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في مجتمع". (الزعيبي، 1999، ص.176)

وقد وجد تعريف **تايلور** أيضا صداه في الأدبيات العربية فيعرفها **محمد عابد الجابري** بأنها " ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ لجماعة بشرية، تشكل أمة أو ما في معناها، بهويتها الحضارية، في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء." (الجابري، 1999 ص.213)

ومن الواضح أن مجمل التعريفات الواردة لم تتجاوز البعد الوصفي، الأمر الذي يستدعي جدلا بشأن دور وفاعلية الثقافة في سياق التطور المجتمعي، لا سيما وأن الثقافة لدى **ادوارد سعيد** " مفهوم يضم عنصرا منقيا ودافعا إلى السمو، وهو مخزون كل مجتمع من أفضل ما تحققت المعرفة به والتفكير فيه." (سعيد، 1997، ص.58-59) "لذلك قدم **مالينوفسكي** تعريفا بان "الثقافة جهاز فعال ينتقل بالإنسان إلى وضع أفضل، وضع يواكب المشاكل الخاصة التي تواجه الإنسان في هذا المجتمع أو ذاك أو في بيئته وفي سياق تلبية حاجاته الأساسية.

"(الزعيبي، 1999، ص.177)

وبالتالي يمكن القول بأنها جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان والقيم والتقاليد والمعتقدات.

1-2 الثقافة السياسية:

تعتبر الثقافة السياسية فرعاً من الثقافة العامة للمجتمع، وهي تحتوي انساباً متعددة ومختلفة من الثقافات السياسية بحسب الأجيال والبيئات والمهن، وهي عموماً تمثل محصلة تفاعل الخبرة التاريخية والوضع الجغرافي والمعتقدات الدينية والظروف الاقتصادية الاجتماعية لبلد ما. ويشير **كمال المنوفي** على أنها "مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة، والتي تعد مسؤولة إلى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة". (المنوفي، 1980، ص.14)

كما يصنف الباحث **علي الدين هلال** الثقافة السياسية إلى ثلاثة أنواع على النحو الآتي:
(هلال، 2007، ص.125)

* ثقافة ضيقة لا يستطيع في إطارها المواطن إصدار أحكام وتقييمات بخصوص النظام السياسي واقتضاره على تلقي مخرجات النظام والامتثال لها لقصوره على تصور بدائل أخرى أو لعجزه وعدم رغبته في ذلك.

* ثقافة سياسية تابعة تتميز بمساهمة متواضعة تصل في بعض الأحيان إلى حد العزوف في بلورة مدخلات للنظام السياسي لاعتقاد المواطن بعدم جدوى ذلك، بالرغم من وعيه واستيعابه لقواعد اللعبة، ويقترن هذا الشكل من الثقافة السياسية بالمجتمعات ذات الأنظمة التسلطية التي تضيق هامش الحريات وتعمل على إقصاء القوى الحية المعارضة.

* الثقافة المشاركة والتي ترتبط بمعرفة ووعي الجماهير بحركة نظامها السياسي والقواعد التي تعتمد عليها ومؤسساته ومدخلاته ومخرجاته وبالترام أفراد المجتمع بالمشاركة السياسية الفعالة.

إن الجذور الفكرية للبحث في الثقافة السياسية تعود إلى كتابات الانتروبولوجيين أمثال **روث بندكت** و**مارجريت ميد** حول الطابع القومي، والتي عنيت بالكشف عن القيم والمعتقدات والممارسات الفريدة التي تميز ثقافة ما، حينما بدأ تبلور اتجاه أساسي في علم السياسة خصوصاً

في السياسة المقارنة، حيث أصبح ينظر إلى الثقافة في إطار سياسي يعبر عن المزيد من عدم الرضا بدراسات الطابع القومي، الأمر الذي كان من شأنه ذلك الانقطاع و إعادة صياغة المفاهيم. (خطاب، 2004، ص.42)

ويعد مفهوم الثقافة السياسية من المفاهيم الحديثة نسبيا في عالم السياسة، إذ أن ظهوره يرجع إلي عام 1956، عندما استخدمه غابرييل الموند كبعد من أبعاد تحليل النظام السياسي، فكل نظام سياسي يترسخ حول أنماط محددة من التوجهات التي تضبط التفاعلات التي يتضمنها النظام الاجتماعي، وبالمثل تكون الثقافة السياسية بمثابة التنظيم غير المقنن للتفاعلات السياسية، وهي جزء من الثقافة العامة للمجتمع وإن كانت تتسم بشيء من الاستقلالية داخلها والقيم التي تحويها الثقافة السياسية للمجتمع تنتقل عبر عملية التنشئة السياسية، وهي العملية التي يتم بواسطتها إدخال القيم الثقافية لنسق القيم لدى أفراد المجتمع، وتمثل الثقافة السياسية محصلة تفاعل الخبرة التاريخية والوضع الجغرافي والمعتقدات الدينية والظروف الاجتماعية والاقتصادية وهي تتأثر بالرأي العام. (المنوفي، 1980، ص.61)

وتعتبر الثقافة السياسية شرطا ضروريا في عملية النقد والبناء، خاصة في المجتمعات العربية التي تتميز ببنى اجتماعية تعددية شديدة التنوع، حيث تمثل الانتماءات العضوية للجماعات الأولية والعصبيات العشائرية والقبلية والطائفية والاثنية، أساس النظام فعناصر الثقافة السياسية تتحدد بوضوح في الدول في إطار التجارب الحياتية والتعليم والطبقة الاجتماعية. ولهذا فإن الثقافة السياسية تلعب دورا هاما في تطور الديمقراطية وبقائها، وقد تم تصنيف عناصر الثقافة السياسية على النحو التالي: (دايمون، 1994، ص.16)

- توجيه معرفي يشتمل على معرفة النظام السياسي والمعتقدات بشأنه.
- توجيه عاطفي يتضمن إثارة العواطف حول النظام السياسي. السياسي الذي نهضت عليه الدولة، وقامت عليها العلاقات الاجتماعية والسياسية.

وبهذا المعنى فإن الثقافات السياسية تعني تلك التركيبات الخاصة من التوجيهات الشخصية نحو المؤسسات السياسية عميقة التجذر في العلاقات الاجتماعية، والقيم والمشاعر تتكامل مع الأطر المؤسساتية التي انبثقت عنها، والتي تكون مؤثرة من خلالها. والأمر الآخر المهم بالنسبة للثقافة السياسية المؤازرة للديمقراطية، هو قيمة التسامح، والتعددية السياسية أحد أهم التجليات المباشرة لهذا المبدأ، حيث أنها تأتي مترجمة له على الأرض، ومعززة إياه من خلال السماح

للآراء والفئات السياسية المختلفة، بالتعبير عن نفسها دون خوف أو إقصاء ودون تحريم أو تجريم. (هنتغتون، 1991، ص.199)

1-3 العولمة:

تعتبر العولمة من أكثر الظواهر التي تثير جدلاً واسعاً لا يبدو أنه يقترب من نهايته، رغم مرور سنوات على اجتياح المفهوم مجالات البحث في حقول مختلفة، فما من ظاهرة علمية اختلفت بشأنها الآراء، وتباينت الرؤى حول تعريفها، وتقدير أبعادها وتأثيراتها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، كظاهرة العولمة. وإذا كان المصطلح نفسه يعاني من اختلاف منهجي في اللغات الأوروبية، فقد ترتب على ذلك استخدام ثلاث اصطلاحات عربية للدلالة على مفهوم Globalisation بالإنجليزية، وهي العولمة، والكوكبة، والكونية، فيما يميل البعض لاستخدام اصطلاح العالمية Globalisme، إلا أن مصطلح العولمة يبقى الأكثر شيوعاً واستخداماً.

ويصف أسامة المجذوب العولمة أو العالمية حيث لا يضع فوارق بينهما بكونها " التوسع المتزايد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات Internationalisation of production بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات التي حدثت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة Global village (المجذوب، 2000 ص.36) ويضيف أن العالمية من منظور قطاع الأعمال هي استراتيجية لتحقيق مزيد من الأرباح والدخول إلى مزيد من الأسواق، بينما تتغلغل الحكومات من خلالها لتعزيز هيمنتها من خلال التدرج بالالتزامات والمعايير الدولية، وتراها المنظمات الاجتماعية كوسيلة لإنتاج سلع اجتماعية ايجابية مثل حماية البيئة ونشر الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان. وهكذا فإن هناك متغيرات أخرى غير المتغير الاقتصادي ذات علاقة بالعولمة، وهو ما جعل حسن حنفي والجابري وغيرهما يعتبرانها أحد أشكال الهيمنة الغربية الجديدة للسيطرة على العالم بعد انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم، فالعولمة هي الاسم الأصلي للأمركة. (حنفي، 1999، ص-ص.30-31)

2- واقع الثقافة السياسية العربية : يؤكد معظم الباحثين أن هناك العديد من العوامل التي ساهمت في تشكيل الثقافة السياسية العربية عبر مختلف المراحل التي مرت بها الانظمة السياسية، والتي عملت فيما بعد على تطوير مشاركة الأفراد في الحياة السياسية ومحاولتهم

مسايرة التطورات التي تحدث حولهم في ظل الصعوبات التي واجهتهم، وسوف نبين ذلك على النحو الآتي:

2-1 تكوين الثقافة السياسية العربية:

تساهم الثقافة السياسية السائدة في المجتمع إلى حد كبير في بلدان كثيرة في تحديد شكل نظام الحكم، بل إنها قد تساهم في تحديد عناصر القيادة السياسية. فقد تكون القيادة السياسية حكرا على عائلة معينة، أو على مجموعة صغيرة ذات وضعية خاصة دينية أو مذهبية أو عرقية أو تعليمية، وحيث يقدر المجتمع كبار السن ويعلي الذكور على الإناث، يغلب أن تجيء القيادة من صفوف المسنين الذكور . وفي كثير من الأنظمة السياسية ينظر إلى فئة معينة على أنها الأجدر بالسيطرة على المستويات العليا للسلطة، هذه الفئة قد تكون رجال الدين أو العسكريين أو المحامين .. الخ، وفي مثل هذه الحالة يتوقع أن تعكس السياسة العامة مصالحهم في المقام الأول. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (2009 30 يونيو) دراسة تأصيلية لمفهوم المشاركة السياسية، تم استرجاعها بتاريخ: 2015/12/15 من الموقع الإلكتروني:

<http://www.4shbab.com/index.cfm?do=cms.conArticle&contentid=214&categoryid=388>

وتؤثر الثقافة السياسية كذلك على علاقة الفرد بالعملية السياسية، فبعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور بالولاء الوطني والمواطنة المسؤولة، وهنا يتوقع أن يشارك الفرد في الحياة العامة وأن يسهم طواعية في النهوض بالمجتمع الذي ينتمي إليه. وفي دول أخرى يتسم الأفراد باللامبالاة والاعترا ب، وعدم الشعور بالمسؤولية تجاه أي شخص خارج محيط الأسرة، وفي بعض الأحيان ينظر المواطن إلى النظام السياسي على أنه أبوي يتعهد من المهد إلى اللحد، ويتولى كل شيء نيابة عنه، ويعمل على ضمان رفاهية الجماعة، وفي المقابل قد يشكك الفرد في السلطة السياسية، ويعتبرها مجرد أداة لتحقيق مصالح القائمين عليها.(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، الموقع الإلكتروني السابق)

يمكن القول أن عوامل متعددة أسهمت في تكوين الثقافة السياسية العربية، ومنها الإرث السلطوي الذي لازم الحياة السياسية العربية بعد الاستيلاء الأموي على الحكم، وشيوع انتقال السلطة عن طريق الوراثة، وتجربة الدولة العثمانية وما آلت إليه من قهر قومي معبرا عنه بسياسات التتريك، مروراً بتجربة الاستعمار الأوروبي، وانطلاق مقاومته طلباً للاستقلال ونيل

الحرية، ومن ثم الحكم الوطني -بمعنى المحلي- سواء في ظل الأنظمة التقليدية حتى منتصف القرن الماضي، أو الأنظمة القومية والعلمانية والتي فشلت في إحداث التنمية المنشودة، وصولاً إلى ما يعترى النظام الدولي من تغيرات منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي. وفي وسط ذلك كله، وعلى امتداد المراحل المختلفة، فإنه من غير الممكن تجاهل تأثير التراث العربي الإسلامي ممثلاً في الدين واللغة والإحساس بوحدة الهوية التاريخية، والذي يعتبره بلقزيز أحد بعدين يسيطران على الحاضر الثقافي العربي، في ظل أنظمة استبدادية تستند إلى رؤى دينية طقوسية وقومية دعائية وديمقراطية مظهرية، حسب تعبيره. وذلك في إطار فرض شرعية لهذه النظم، وليس التأسيس وتنمية المشاركة الشعبية. (العالم، 1999، ص.13)

وقد عملت هذه العوامل على ترسيب قيم ومفاهيم في الثقافة السياسية العربية، من قبيل امتلاك الحقيقة والنزعة الاقصائية، ورفض التعددية وعدم التسامح إلى الحد الذي يسمح بالتخوين والتكفير، وما يعنيه ذلك من انعكاسات على الكيفية التي يمكن من خلالها إدارة الاختلاف.

لا يمكن اعتبار المسألة السياسية غائبة عن الفكر العربي عموماً، إلا أن الفكر العربي الحديث، كما يرى بلقزيز ولد مع ولادة الفكر السياسي فيه، بمعنى أن ميلاد هذا الأخير أرخى رسمياً لميلاد الأول، والتلازم ذلك إذ يتعلق بالتكوين فهو ينسحب إحصاً على مجمل فصول التطور اللاحق للفكر العربي، على نحو تكاد المقالة السياسية تختصر تاريخه، أو هي على الأقل تكاد تمثله وتكون له العنوان الرئيس. (بلقزيز، السيد، 2000، ص-ص.47-48)

فقد بدأت اليقظة العربية بتنشيط الكفاح العربي للتحرك من الحكم العثماني والاستعمار الغربي، ومن خلال هذا الكفاح تشكلت الثقافة السياسية العربية مستندة إلى ثلاث ركائز أساسية هي: العقيدة القومية القائمة على الحس بالقهر القومي والوطني، والعقيدة الاشتراكية القائمة جوهرياً على الإحساس بالقهر أو الغبن الطبقي، والعقيدة الثورية القائمة على الحس المزدوج بالقهر القومي والطبقي معاً، وكوجهين لحقيقة واحدة، وبين مكونات الثقافة السياسية النظرة لمفاهيم السلطة والدولة. (بركات، 1998، ص.606)

وتعتبر هزيمة الدولة العثمانية أمام الاستعمار الغربي المتفوق في مجالات العلم والمعرفة والتقنية، بمثابة خسارة العرب بقايا هويتهم الإسلامية التي كانت جامعا لهم، وخضع الوطن العربي لعملية تجزئة إلى كيانات هزيلة، خضعت للاستعمار الذي سعى لفرض قوانينه ونظمه الإدارية والتعليمية بما يسمح له بفرض استمرار سيطرته، هذه السيطرة التي خلقت شعوراً بالدونية

لدى قطاعات فقدت ثقتها بذاتها الوطنية والقومية، فيما استمر الصراع متخذاً مظهرًا مزدوجاً حسبما يقوله الجابري "صراع ضد الغرب ومن أجله في آن واحد، ضد عدوانه وتوسعه من جهة ومن أجل قيمه الليبرالية ومظاهر التقدم فيه من جهة أخرى". (الجابري، 1999، ص.78)

وأدت هذه المعادلة إلى انقسام الفكر العربي إلى تيارات مختلفة، منها الدعوة للتغريب باعتبار أن الغرب هو النموذج المعاصر الذي يتوجب تمثيل ثقافته، و الالتحاق بأوروبا أو ما يطلق عليه تفرنج الشرقيين إن أرادوا الخلاص، بينما يرى زكي نجيب محمد أن العروبة والمعاصرة تقفان على طرفي نقيض. والتيار الثاني يرفض منطلق التغريب، ويدعو إلى العودة إلى العقيدة الإسلامية كنموذج تاريخي قدم للعرب والمسلمين صفحات مشرقة، وتيار ثالث اتخذ موقفاً توفيقياً محاولاً البحث عن صيغة تجمع بين التغريب والتراث، وربما تندرج دعوة واصف عبوشي لما سماه بالمدرحية في هذا الإطار، بمعنى التزاوج بين المادة والروح، فالغرب برأيه يفتقد للجانب الروحي في ثقافته، بينما العرب يفتقدون البعد العصري أو الإنتاج الصناعي الذي يراه عنواناً للعصرية. (علم، 2002، ص.207)

إن الدول العربية التي تمكنت من نيل استقلالها في النصف الأول من القرن العشرين، قد تبنت مبدأ الحكم النيابي وتعددت الأحزاب وإدارة الحياة السياسية وفق إطار دستوري ليبرالي. بمعنى أن الثقافة السياسية العربية قد استوعبت، في إطار صراعها مع الاستعمار بعض المفاهيم الديمقراطية الغربية. وإذا كان الاستعمار في الوطن العربي، قد حرص، من خلال النظام التعليمي، على تكوين نخبة من المتعلمين ليكونوا واسطة بينه وبين الأهالي، يأخذ الجابري على الحركة الوطنية التي قاومت الاستعمار، عدم إيلاء الثقافة الاهتمام الكافي إلا بالقدر الذي يخدم المقاومة، مما أسهم بتكريس أولوية السياسي على الثقافي في الحقل الوطني. (الجابري 1999، ص.232)

على الرغم من التراجع الذي طرأ على الدور الشمولي للأنظمة العربية في الفترة اللاحقة إلا أن الأمور لم تصل بعد إلى إمكانية الحديث عن ثقافة سياسية ديمقراطية عربية، فما زال منطوق الحزب الواحد قائماً حتى في كثير من الدول العربية التي توجد بها تعددية شكلية للأحزاب، وما زال مبدأ التداول السلمي للسلطة غائباً عن الوطن العربي. وإذا كانت النخب الحاكمة العربية قد عملت على توظيف الدين كمكون أساسي للثقافة العربية، في إطار تكريس سيطرتها حيث تكاملت وحدانية الله مع وحدانية الأب ووحداية الحاكم ووحداية الحزب، فقد كرست الثقافة

السياسة العربية السائدة نمطا من الممارسة السياسية الاجتماعية تعلي من شان قيم الطاعة والولاء والتوحد، باعتبار أن التنوع يؤدي إلى الفرقة. (بركات، 1998، ص-ص 487-500) أما المعارضة العربية وتحديدًا الإسلامية، فقد وظفت الدين كأداة للتحريض ضد الأنظمة وقد أسهمت عوامل داخلية تمثلت في القمع وكبت الحريات من قبل الأنظمة، وعوامل خارجية تمثلت بالهيمنة الأمريكية على المنطقة، اقتصاديا وعسكريا وثقافيا، في ظل سياسة أمريكية داعمة لإسرائيل بلا حدود، وطالما زودت الأنظمة العربية الموالية لها بإمكانيات الاستمرار، هذه العوامل أسهمت في تعزيز وجود هذه الحركات الإسلامية على المستويات الشعبية. وربما تسهم أيضا في دفع خطاب هذه الحركات نحو المزيد من التطرف، فالعدوان الثقافي غالبا ما يستنهض نقيضه، بمعنى الانتكفاء الثقافي للمغلوب إلى منظوماته المرجعية التقليدية. (بلقريز، 2000 ص.319) لذلك يرى **حسن حنفي** أن شعار الحاكمية لله الذي يجد له صدى في خطاب حركات إسلامية أصولية، يدل على ضيق بنظم الحكم القائمة، اعتمادا على فتوى لابن تيمية كررها أبو الأعلى المودودي للمفاصلة بين المسلمين والهندوس، وكرر ذلك سيد قطب نظرا لما ألم به من تعذيب في السجون هو وجماعة الإخوان المسلمين في العهد الناصري. (حنفي، 1999 ص.230)

2-2- حتمية المشاركة السياسية للأفراد:

ارتبط مفهوم المشاركة في أذهان كثيرين بالسياسة، وساعد على ذلك شيوع تعبير المشاركة السياسية، وعندما نتحدث عن المشاركة الشعبية، يسود اعتقاد في أن المقصود بها هو مشاركة الشعب في أمور السياسة والحكم دون غيرها، فالنشاط السياسي هو أحد أشكال المشاركة، ولكنه ليس الشكل الوحيد لها، وأن ارتفاع معدلات المشاركة في هذا النوع من الأنشطة، يكون مؤشرا على ازدياد هذه المعدلات في مجالات أخرى: اجتماعية وتنموية وثقافية وتعليمية وبيئية وغيرها غير أن هذا لا يعني أن المشاركة في السياسة هي الأصل وأن ما عداها من أشكال هي فروع وليس هناك ما يثبت افتراضا شائعا مؤداه أن توسيع نطاق المشاركة في السياسة هو المفتاح لأشكال أخرى من المشاركة في مجالات متنوعة، فهناك علاقة تأثير وتأثر، أو تغذية متبادلة بين المشاركة السياسية وبين العمل العام في مجالات أخرى، فالشخص الذي يشارك في خدمة مجتمعه، من خلال محو الأمية وحماية البيئة، أو ترشيد المستهلك ... الخ، يرتقى وعيه السياسي، أو الاهتمام بما يحدث من تطورات في هذا المجال. (عبد المجيد، 2000، ص.09)

وتتأثر مشاركة الأفراد بمتغيرات متعددة أهمها المؤثرات السياسية التي يتعرض لها وخصائص الخلفية الاجتماعية، ومدى توفر وفاعلية القنوات المؤسسية للتعبير والعمل السياسي وغيرها من المحددات التي يمكن التعرض لها على النحو التالي: (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، الموقع الإلكتروني السابق)

* **المنبهات السياسية:** مع تعرض المرء للمؤثرات السياسية يزداد احتمال مشاركته في الحياة العامة، غير أن التعرض للمنبه السياسي لا يفضي بالضرورة إلى المشاركة، وتصدر المنبهات عن وسائل الإعلام الجماهيري والحملات الانتخابية، والاجتماعات العامة، والمناقشات العامة ..إلخ. وعلى الرغم من أنها متاحة لجمهور عريض من الأفراد، إلا أن مستوى التعرض لها يرتبط بعوامل عديدة، مثل الانتماء الطبقي ومحل الإقامة والحالة التعليمية، بالإضافة إلى الميول الشخصية، والشخص الإيجابي يرحب بالمنبهات السياسية، بل ويسعى إليها، بعكس الشخص السلبي، الذي ينأ بنفسه عنها ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

* **المتغيرات الاجتماعية:** يتأثر حجم ومدى المشاركة السياسية بالمتغيرات الاجتماعية المختلفة، مثل التعليم والدخل والمهنة والجنس والسن وغيرها من العوامل، حيث يرتبط الدخل إيجابيا مع المشاركة. فأصحاب الدخل المتوسط أكثر مشاركة من ذوي الدخل المنخفض، وذوي الدخل المرتفع أكثر مشاركة من ذوي الدخل المتوسط . كذلك يرتفع مستوى المشاركة بارتقاء مستوى التعليم، حيث تعتبر الأمية أحد معوقات المشاركة في دول العالم النامي، فالشخص المتعلم أكثر وعيا ومعرفة بالقضايا السياسية، وأشد إحساسا بالقدرة على التأثير في صنع القرار والاشتراك في المناقشات السياسية، وتكوين آراء بخصوص الموضوعات والقضايا المختلفة. كما يميل الأشخاص ذوو المركز المهني المرتفع، إلى المشاركة بدرجة أكبر، من ذوي المكانة المهنية المنخفضة، وإن ظل هناك اختلاف بين مجتمع وآخر، وبين مهنة وأخرى.

* **الإطار السياسي:** ترتبط المشاركة بعناصر الإطار السياسي، التي تتمثل في رؤية القيادة لدور المواطن، ومدى توافر الحرية للتنظيمات الحزبية والشعبية، والمجالس النيابية المنتخبة وطبيعة النظام الإعلامي . فالمشاركة التي تتعم بها المجتمعات الغربية، ترجع جزئيا إلى وجود الإطار الدستوري والمؤسسي الملائم: الدستور والانتخابات الدورية، والتعدد الحزبي، والجماعات المصلحية، وحرية الصحافة، والبرلمان، وأجهزة الحكم المحلي.. إلخ .

وفي الدول الشيوعية تؤدي هيمنة الحزب إلى تفعيل دور المواطن في صفة السياسة واختيار القيادات، ومع ذلك فإن نسبة المنخرطين في النشاط السياسي ربما تتجاوز مثيلاتها في معظم الدول الديمقراطية الغربية . أما الدول النامية بصفة عامة، فإنها تعاني من أزمة مشاركة تعود جزئياً إلى ما يعترض البناء السياسي من تشوهات ونقائص، فبعض الدول ليس بها دستور وبعضها الآخر ليس بها مجالس نيابية، وإن وجدت فهي شكلية، وتتفاوت هذه الدول بين الأخذ بالحزب الواحد والتعددية الحزبية، أو عدم الأخذ بالنظام الحزبي من أساسه. هذا المستوى الهابط من المؤسسة السياسية يقابله تغير اقتصادي اجتماعي مرموق، ولعل هذه الفجوة بينهما هي المصدر الأساسي لعدم الاستقرار السياسي، الذي تعاني منه كثير من دول العالم النامي. (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، الموقع الإلكتروني السابق)

تعتبر المشاركة السياسية في المجتمعات العربية واجبا مدنيا على المواطنين، وكلما زادت المشاركة، كان ذلك دليل على صحة المناخ السياسي، فضلا عن المشاركة تعتبر أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية. (عبد المجيد، 2000، ص.09) وإن إقامة نظام مدني قائم على احترام الأفراد، ومشاركتهم جميعا في الحياة السياسية، وتطوير وعيهم المدني، وتعميق شعورهم بالمسؤولية عن مصير مجتمعهم وما يحصل فيه، عن حالته وتقدمه ومستقبله، لا يشكل اليوم النظام الوحيد القادر على بناء، جماعة سياسية حية وفاعلة ومبدعة فحسب، بل قادرة على التفاعل والتعاون والتواصل مع المجتمعات المحيطة بها، والدفاع عن نفسها ومصالحها، وإن الديمقراطية ليست شيئا آخر، سوى مشاركة الجميع في تحمل مسؤولية تقرير مستقبلهم المشترك وإذا وصلنا إلى هذا الموقف، ونمينا هذا الاستعداد عند الأفراد، أصبحنا من حيث الواقع مجتمعات ديمقراطية. برهان غليون (2008) الجذور الثقافية لغياب الديمقراطية، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، تم استرجاع المقال بتاريخ: 2015/12/23 من الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/nr/exeres/C5448F78-102B>

إن المشاركة السياسية يلزمها ثقافة تتكون من قيم عدة، لعل أهمها قيم الحرية أي حرية الحركة في إطار القانون، والمساواة في المواطنة وأمام القانون، والفردية بوصف الفرد أساس كل مجتمع، والتعددية بوصفها طبيعة الحياة، والتسامح للكلك الإيمان بما يشاء، ولكن لا حق لأحد بفرض إيمانه على الآخرين، ومن تلك القيم الأساسية تتبثق قيم فرعية أخرى وتتشكل

القناعات والممارسات، فعلى أساس قيمة الحرية، تقوم حرية القول والمعتقد والتجمع، وغيرها من حريات مدنية، وعلى أساس قيمة المساواة، تقوم فكرة المواطنة التي لا تستقيم دولة حديثة ديمقراطية كانت أو غير ذلك، دون أن تكون المواطنة هي المرجعية في العلاقة بين السلطة والفرد. الحمد تركي (2007)، في الحديث عن الديمقراطية، منبر الحوار والإبداع، تم استرجاع المقال بتاريخ: 2015/12/23 من الموقع الإلكتروني:

[http://menber-alhewar.net/forum.php?action=view"](http://menber-alhewar.net/forum.php?action=view)

إن شعوب مختلف دول الوطن العربي تعاني من اغتراب سياسي عميق، بسبب حرمانه من حق المشاركة السياسية، وان طغيان الحاكم والسلطة على المجتمع يتمثل أكثر ما يتمثل، في إبعاد الشعب عن المشاركة في إدارة شؤونه الخاصة والعامة، ولقد سلبت السلطة الناس حقوقهم وحررياتهم بالتعبير والتجمع والتنظيم والعمل على تحقيق الأهداف الكبرى، التي يرونها ضرورية لإقامة مجتمعات جديدة ومتقدمة، ونجد أن في بعض الحالات التي هدمت فيها الدولة المؤسسات الحديثة، اضطر الشعب للجوء إلى المؤسسات التقليدية كالدينية والعائلية لممارسة قدر ضئيل من التحكم بمصيره، مما يفسر انتشار التنظيمات التقليدية والجماعات الدينية واستقلالها في الربع الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. (بركات، 1998)

(113)

فالديمقراطية لا بد من أن تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أسس رئيسية، كما يعدد ذلك جوزيف مغيزل أولها الحرية لي ولغيري، وثانيها وهو نتيجة للأول حق غيري، في أن يعارضني ويعمل في سبيل فوز نظرتي التي يعارضني بها، وثالثها هو أن تكون مصالح الشعب الجمهور -الكثرة على الأقل- هي المقياس، الذي يتغلب في القرارات المتخذة والمنفذة. (مغيزل، 1983، ص.80)

إن هناك علاقة جدلية بين الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي، بحيث تساعد الثقافة السياسية على التحول الديمقراطي وتعزز من فرص استقرار الديمقراطية، كما أن وجود نظام سياسي ديمقراطي يساهم في إشاعة قيم الديمقراطية في الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الأمر الذي يستدعي ديمقراطية الثقافة السياسية العربية من خلال إشاعة قيم الديمقراطية. فالثقافة السياسية العربية كما يراها الجرباوي ما زالت سلطوية وترتكز على حقيقة دينية مطلقة، وعلى قيم تقليدية تعزز مفهوم الجماعة عوضاً عن الفردية، الأمر الذي يقلص هامش التسامح المجتمعي

بهدف تحقيق التماثل المجتمعي. ويضيف الجرباوي انه لاعتبار ثقافة سياسية ما ديمقراطية ينبغي توفر عدة مقومات منها عدم الاعتقاد بوجود نص أو شخص يملك الحقيقة المطلقة، لأن من شأن ذلك الاعتقاد القضاء على التعددية. (ميعاري، 2003، ص.80)

3- ضرورة ترسيخ القيم الديمقراطية في ظل العولمة: في ظل التحولات الدولية الراهنة على المستويين الإقليمي والدولي، أصبح من الضروري على الأنظمة السياسية العربية العمل على التغيير في السياسات المنتهجة، وذلك بهدف تعزيز القيم الديمقراطية في مجتمعاتها وتطوير مشاركة الأفراد.

3-1 إشكالية التحول الديمقراطي وسبل نجاحه:

اهتم البعض برصد وتحليل أسباب تعثر عملية التحول الديمقراطي، من خلال مدخل الثقافة السياسة باعتبار أن التسلطية تستند في جانب منها إلى بنية ثقافية تنطوي على تبرير التسلط والاستبداد، وبالمقابل فان الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات وإجراءات فحسب، بل لها متطلباتها وأبعادها الثقافية التي تتمثل في ما اصطلح على تسميته بثقافة الديمقراطية، وفي مقاربة لفهم عوائق التحول الديمقراطي يبدأ سعيد بن سعيد العلوي في مقارنته من الدولة الحديثة، ويتابع تحليله لعوائق التحول إلى الديمقراطية التي يراها نظاما متكاملًا سياسيا واجتماعيا، ويسجل شروطا ضرورية لإقرار وجود ديمقراطية العالم العربي منها دوران السلطة الذي يعتبره مؤشر وجود الديمقراطية وعنوانها، بل وشرط صحة لوجودها، ومن شروطها أيضا الرغبة الحق في الديمقراطية لذاتها ووجود ديمقراطيين يؤمنون بها ويمارسونها، كما أنه لا بد لإحلال الديمقراطية من وجود دولة حديثة ومجتمع مدني وذلك يستلزم القضاء على الفقر المدقع والامية لأنهما يحولان دون التعلق بالحرية والنظر الصحيح. (أبو العطا، 2008، ص.05)

ومن غير الممكن للديمقراطية كبنية أساسية وآليات وقواعد، أن تنتج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية، إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة، غير أن تعميق الثقافة المدنية، التي تقوم على إقرار تداول السلطة بين القوى السياسية واعتماد التعددية السياسية، والاحتكام إلى مبدأ الأغلبية والأقلية والإيمان بحرية الصحافة، يتطلب إرساء قواعد جديدة في مجتمعات الدول النامية، ويبقى التوافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية أمرا جوهريا لاستمرار النظام. وإن التناوب على السلطة بشكل عام يعتبر آلية تسمح لقوتين سياسيتين متراضيتين على أسس النظام من التداول على

السلطة والمعارضة بعد الاحتكام إلى الشعب، عن طريق الانتخابات وبمراقبة هيئة محايدة، ولكن ذلك لا يعني أن الممارسة الديمقراطية تحتم أزماناً محددة لحدوث التناوب، فقد يتطلب الوضع السياسي والاجتماعي تفرد فريق سياسي بالحكم لمدة طويلة. (أبراش، 2001، ص.163)

وهناك أسئلة كثيرة تواجه المثقف العربي وتتلاحم في أولوياتها، قبل أن تحسم الإجابة عليها وكل سؤال منها يتداخل فيه المعرفي بالسياسي، فما أن بدأ سؤال النهضة، حتى أعقبته أسئلة الدولة والحريات، والمرأة وحقوق الإنسان، وصولاً إلى العولمة، ولم تنته الأسئلة بسؤال الديمقراطية المتجدد، لا سيما بعد إفشال وفشل تجارب سياسية نجحت ديمقراطياً، وأخرى ادعت أو أتاحت لها الفرصة فلم تتجح، حتى سقط شعار الديمقراطية، ولم يعد يصلح مادة للتسويق السياسي الدولي أو المحلي الرسمي أو المعارض، بل أصبحت هذه التجارب، علة للهروب من مطالب الديمقراطية، أو الضغط الدولي من أجلها. (حنفي، 1999، ص.56)

وإذا ما وسعنا الدائرة لتضم دولاً في الشرق الأوسط مثل تركيا وإيران وإسرائيل، ليصير النظام العربي مرادفاً لمنطقة الشرق الأوسط، فإننا نجد شيئاً من مفردات الميزة الثقافية مع بعض هذه الدول مثل: تركيا وإيران، ولكننا سنفتقد تلك المفردات كافة مع بعضها الآخر مثل: إسرائيل والفكرة القومية تعد من مكونات الثقافة السياسية العربية، ومن ثم الحدود السياسية لا تعبر عن نقلة حقيقية في اهتمامات الشعوب العربية وشواغلها، لا سيما أن تلك الحدود هي من مخلفات الخبرة الاستعمارية للمنطقة العربية، إلا أن الصورة تبدو مختلفة في ظل الشرق الأوسط، حيث تتقدم الثقافة السياسية وتعبر الحدود السياسية، عن نقلة ثقافية وحضارية حقيقية بين الدول (هلال. مسعد، 2007، ص.26)

إن التحول الديمقراطي ينتج عن زيادة ورفع مستوى الوعي السياسي، لقيم المشاركة السياسية والبناء القانوني والمؤسساتي لمجتمع الدولة، ويحتاج إلى مجتمع ناضج وحديث، وبعض عمليات التحول الديمقراطي والمراحل الانتقالية فيها، قد تحمل أحياناً في البلدان ذات المجتمعات التعددية، مخاطر الانقسام والنزعات الأهلية، وضعف الدولة يمكن أن يؤدي إلى تدعيم الانتماءات الأولية والعائلية والعشائرية والدينية.

ويرى إبراهيم أبراش أن هناك إشكاليات في التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية، وأن مرجع هذه الإشكاليات يعود لكثير من الأسباب يمكن أن نجمها في التالي: (أبراش، 2001 ص-ص.77-78)

- غياب ثقافة الديمقراطية، فالديمقراطية ليست مؤسسات ولكنها ثقافة أيضا، وما يحدث في المجتمعات العربية هو أن خلق المؤسسات الديمقراطية سبق نشر الفكر الديمقراطي، عكس ما حدث في الغرب حيث مهد فكر عصري النهضة والتنوير لتأسيس النظم الديمقراطية. ومن هنا نجد تعارضا بين الثقافة الجماهيرية الغالبة، التي هي إما أصولية أو ثورية انقلابية، أو ثقافية خضوع وانقياد للحاكم من جهة، والثقافة الديمقراطية من جهة أخرى.

- عملية الاستقطاب الدولي سياسيا وأيديولوجيا، أظهرت وكأن الديمقراطية هي خاصة غربية إمبريالية، وبالتالي نظر إليها، كجزء من الثقافة الغربية الاستعمارية، وأن المطالبة بتطبيق تلك المقولات يدخل في باب الغزو الثقافي الغربي.

- ضعف الثقافة الديمقراطية في المجتمع عموما، ويظهر ذلك جليا في ضعف الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني نفسه، بل وفي النقابات المهنية أيضا، فقد أدت سيطرة أنصار اتجاه سياسي بعينه، على أغلبية المقاعد في مجالس إدارتها، إلى احتكارهم السلطة فيها، وتوجيهها سياسيا بشكل يكاد يكون كاملا، ويخرجها عن دورها الطبيعي فالديمقراطية ليست وجود مؤسسات شكلية فحسب، ولكنها ثقافة مؤسسات أيضا، مما يعني وجود مؤسسات حقيقية قائمة على التعدد والتنوع وثقافة ديمقراطية، يمارسها المواطن من خلال هذه المؤسسات. وإن القيم والأنماط والمعتقدات تنبع من المؤسسات الديمقراطية، وتشكل دعما لها وحيث تضعف هذه المقومات للثقافة الديمقراطية أو تغش في التجدد عبر الأجيال تصبح المؤسسات الديمقراطية نفسها في خطر.

إن عملية التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية، تستلزم توافر مجموعة من المؤشرات ينبغي تفعيلها، لكي تؤسس ثقافة سياسية واعية على النهوض بمستلزمات الديمقراطية، ومن بين تلك المؤشرات وجود فهم ووعي وإدراك للمجتمع السياسي، هو الأساس تركيبية مؤسساتية ترمي بالدرجة الأولى، إلى التوفيق بين حرية الأفراد والجماعات، وبين وحدة النشاط الاقتصادي والقواعد الاجتماعية، ووجود انسجام متكامل بين الثقافة الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية ذلك أن العكس يحدث انعكاسات سلبية تهدد الديمقراطية، وبالتالي النظام الاجتماعي ككل فالمؤسسات الديمقراطية بما هي وعاء يقوم بوظائف متعددة من تمثيل وتأييد ودمج وتنمية وتنشئة... الخ، يتطلب بالمقابل وجود ثقافة سياسية تسمح باستيعاب هذه الوظائف وعدم التصادم معها. (أبراش، 2007، ص.25)

وقد أثبتت التجربة أن عملية ديمقراطية الثقافة الشعبية، لا يمكن أن تبدأ من دون إصلاحات ديمقراطية تدريجية، تعمق الثقافة الديمقراطية قبل طرح موضوع تداول السلطة، وإن لم تكن النخب الحاكمة جاهزة لقبولها بعد، وعند الحديث عن الثقافة السياسية، فإنه غالباً ما تطرق الباحثون الغربيون، والعرب نقلاً عنهم، إلى موضوع الدين كمركب أساسي، من مركبات الثقافة السياسية وأن أحد المبادئ الأساسية للدين السياسي الحركي، هو رفض الفصل بين الدين والدولة، والثقافة المركبة الناجمة عن السجال بين الدين الرسمي والدين السياسي، لا يمكن أن تكون ثقافة ديمقراطية أو مساندة للديمقراطية، فهي ثقافة وسطية بين أسلمه فكر الدولة غير الديمقراطية وفكر الحركات الإسلامية السياسية. (بشارة، 1997، ص.15)

يشارك الناس في العملية الديمقراطية بجدية عندما تتاح لهم الفرصة، وعندما يدركون أن العملية الديمقراطية جدية فعلاً وليس مجرد تمثيلية، ولا يوجد تناقض جوهري بين الثقافة الشعبية القادرة على التكيف، قبل أن تتغير بالتدرج باتجاه ديمقراطي وبين عملية التحول الديمقراطي وأن أقصى مواقف التدين الشعبي سلبية تجاه عملية التحول الديمقراطي، لا يصل إلا إلى مقاطعة هذه العملية والعزوف عنها، ويطرأ تغيير جذري على موقف التدين الشعبي من الديمقراطية، عندما يتحول إلى تدين جماهيري معرض للتسييس، وتسييس الدين الشعبي غير موجه ضد الديمقراطية بشكل خاص، بل قد يكون معبئاً ضد الآخر وفي مواجهته. أما التدين الجماهيري، فينشأ كظاهرة حديثة، نابعة من تقنيات الجماعة العضوية، دون نشوء المواطنة الديمقراطية في مكانها، ويتم مخاطبة هذا الجمهور من قبل النخبة السياسية، وذلك عن طريق تعميم التعليم، وعن طريق الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، والخطاب السياسي التعبوي الموجة. (بشارة، 1997، ص.21)

وفي ظل الأزمة السياسية والاجتماعية، يصبح من السهل أسلمة الجماهير ليس في الخطاب الإسلامي السياسي فحسب، بل في خطاب الدولة التي باتت تتنافس، مع الإسلام السياسي في اتخاذ الإسلام مصدراً لشرعيتها فقط، فالتدين الرسمي والشعبي والسياسي، يتشكلان في تحالف ثقافة سياسية، تكون معادية للتحول الديمقراطي.

ويمكن القول أن التحول الديمقراطي هو ذلك الشكل من الحياة السياسية الذي يتطلب توفير الحماية للتنوع والاختلاف، وتأمين الظروف الملائمة داخل المجتمع ليكون ديمقراطياً، وعليه أن يعبد الطريق لتكوين ثقافة الحوار والتسامح بين مكونات الشعب، بوصفها تلك الثقافة التي تحافظ

على الهوية الثقافية الديمقراطية، وتبدأ مسيرة الاستنابات الثقافي الديمقراطي أولى خطواتها في كنف الأسرة، التي تعد اللبنة الأولى والمنطلق الأساس لغرس القيم والمبادئ والحقوق. مؤيد، سامر. (2006). استنابات الثقافة الديمقراطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية. تم استرجاع المقال بتاريخ: 2015/1/29. من الموقع الإلكتروني: <http://fcds.com>

3-2 دور العولمة في تعزيز ثقافة الديمقراطية:

في ظل حرص النخب السياسية العربية على البقاء في السلطة، أصبح البحث عن الاستقرار مرتبطا بالقمع السلطوي، مما يؤدي إلى انعدام الفوارق بين الأنماط المختلفة من النظم طالما أن أية قوانين لا تعدو كونها ديكتورا ديمقراطيا لأنظمة تسلطية النزعة. وإذا كانت هذه الأنظمة قادرة على ممارسة السلطة بشكل مطلق، فإن ثورة الاتصالات قد حالت دونها وإمكانات إخفاء ممارساتها غير الديمقراطية، وهو ما يمكن أن يشكل ورقة ضغط تمارس ضد الأنظمة في تفاعلاتها الخارجية، في ظل تعاظم الاهتمام بمعايير كونية للديمقراطية، وامتلاك الولايات المتحدة، كجهة رافعة للواء الديمقراطية ناصية المنظمات الدولية، وبالحد الأدنى القدرة العالية على التأثير في برامجها وسياساتها، فإن الأنظمة العربية ستبقى عرضة لجزءات قد يتخذها المجتمع الدولي الذي تنامت قدرته على التدخل في الشؤون الداخلية للدول، شأنه في ذلك شأن المنظمات الدولية غير الحكومية في ظل العولمة. (ضاهر، 2000، ص.357)

إن هذه القدرة على التدخل من المجتمع الدولي تسهم في تحسين ميزان القوى بين الحكومات العربية ومواطنيها، لا سيما وإن مفردة الإصلاح السياسي قد دخلت إلى القاموس السياسي العربي على المستويين الرسمي والشعبي على السواء، وفي ظل مأزقها، أصبحت الكثير من الحكومات العربية تسعى لإثبات دخولها بوابة الإصلاح عبر مداخل متعددة، سواء عبر مدخل حقوق الإنسان، أو تمكين المرأة. وإن كان ذلك في كثير من الأحيان تغييرا فوقيا لا يمس البنى الاجتماعية، أو إفساح المجال لآليات السوق، ورابعة من خلال التضحية بكبش فداء على مذبح مكافحة الفساد السياسي، أو إطلاق آليات تشاركية لا تصل إلى مستوى تداول السلطة. بمعنى أن مفهوم الإصلاح السياسي قد أصبح مفروضا على أجندة النخب الحاكمة، في ظل جدل داخلي بشأن تدعيم الاستقرار المهديد بفعل الشرعية المعرضة للتآكل، والإدراك المتنامي بان القدرة على الاستمرار بأدوات القمع المعتادة أصبحت أمرا غير مضمون. (إبراهيم، 2009 ص.6-9)

كمثال على ذلك أدت زيادة نسبة المتعلمين والمثقفين في دول الخليج، لتعاظم مطالبتهم بحق المشاركة السياسية، إلى جانب تراجع دولة الرفاه، إلى تعزيز القناعة بان توسيع نطاق المشاركة قد يشكل حصانة تحول دون لجوء البعض لوسائل غير مشروعة للتعبير عن آرائهم. (عز العرب محمد، 2003، ص-ص.3-5) فيما الشعوب العربية بانتظار اللحظة الفارقة التي يتحدد عندها طريق السير نحو المستقبل، إما بنجاح الإجراءات التجميلية للأنظمة، أو قبول الأخيرة بدفع فاتورة الإصلاح ودخول مرحلة جديدة يقترب فيها العرب من منطلق العصر. ومما يدفع في هذا الاتجاه ما تشهده الدول العربية من صراع بين المعارضة بغض النظر عن حجمها وقدرتها التأثيرية، والسلطة الحاكمة. وهذا الصراع يعتبره إيليا حريق بأنه يشكل نقطة البداية نحو التحول الديمقراطي، باعتبار أن عدم دخول عملية التحول الديمقراطي، لا ينفي إمكانية حسم الصراع مستقبلا لصالح هذه النتيجة. (حريق، 2004، ص.31)

ومما يؤكد مثل هذا الاستنتاج، هو أن العديد من الدول العربية قد شهدت ما يمكن اعتباره إرهابات على طريق التحول المطلوب، منها فوز معارضين في البرلمانات أو إصلاحات دستورية، وان كانت دون الطموح، إلا أنها تصلح أن تكون أساسا للمراكمة عليها. ويضيف حريق أن الجمود عند مسالة الثقافة السياسية العربية باعتبارها عضية على التحول الديمقراطي هو نوع من "التكتيك الانحرافي" يعفي القائلين به من مواجهة الطغيان السياسي، حيث يوجه الأ نظار نحو معالجة أفكار الناس بدلا من مجابهة النظام الاستبدادي. على أن ذلك لا يعني التقليل من شأن الثقافة السياسية في عملية التحول الديمقراطي، باعتبار أن إقامة مؤسسات ديمقراطية تستلزم ثقافة سياسية تجعل الشعوب قادرة على التعايش معها اعتمادا على قيم الديمقراطية المفترض إشاعتها. (حريق، 2004، ص.31)

بالإضافة إلى أن مقاومة النظم الاستبدادية التي يعطيها الباحث حريق أولوية، من الصعب تصور انتظامها دون ثقافة سياسية ترفض الاستئثار بالسلطة من قبل نخبة أو شخص، فتنامي الوعي بحق المشاركة السياسية يعتبر دافعا لمقاومة استبداد الأنظمة. وهذه المقاومة يفترض أن تجد صداها في كافة المجالات، بمعنى العمل على رفع مستوى الوعي بالمشاركة سواء عبر التعليم الديمقراطي، أو التربية أو النضال السياسي المرتبط بمسار عملية التحول الديمقراطي واللازم لتحقيقها، في سياق عملية إعداد مجتمعية تحول دون إحلال نظام استبدادي محل نظام استبدادي آخر. لذلك تعتبر البنية السياسية السائدة، والمؤسسات الاجتماعية القمعية، والثقافة

الشعبية التي تعطي من شان قيم الامتثال القسري والتقليد، ولا تدفع باتجاه تعزيز الحرية الفردية واستقلالية الرأي والإبداع، هي من ابرز العقبات التي تواجهها عملية المشاركة السياسية في الشأن العام. (بركات، 1998، ص.946)

رغم ما تخلقه العولمة من آثار سلبية على مبدأ سيادة الدول، إلا أنها تضيف بعدا خارجيا للنضال الديمقراطي يعزز الجهود المحلية، لذلك فان الدول العربية مطالبة بالعمل على صهر التكوينات الاجتماعية ذات الأصول القبلية والعشائرية والطائفية في بنى جديدة، للارتقاء بدائرة الانتماء الضيق إلى مدى أكثر رحابة هو الانتماء الوطني والقومي، والتوزيع العادل لفرص التنمية، وتعزيز المشاركة على أرضية الاعتراف بالآخر وحقه في التعبير الثقافي، وذلك في سياق تهدئة ما يمكن أن ينشأ من صراعات اثنيه وقبلية ودينية. (منصور، 2002، ص-ص.149-150)

فالتسامح مع الآخر في كل الأحوال أقل تكلفة من إخضاعه، وهذا يستدعي استبعاد أدوات القمع وتغيير مهماتها، فبدلا من إذلال المعارضين يفترض بها السهر على الديمقراطية وحقوق الإنسان المدنية والسياسية، ويبدو أن تأجيل مثل هذه المهمة على المستوى العربي ليس في صالح الشعوب ولا النخب الحاكمة، إذ لا بد من الربط بين قوة الدولة وقوة المجتمع المتجسدة في الحرية والمساواة، وقد دلت التجربة العراقية وخاصة السقوط المدوي للنظام وبسرعة الضوء ودون الحد الأدنى من المقاومة، أن الاستبداد رافعة حقيقية للاحتلال، وكذلك تجربة الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية التي يمكن الاستفادة منها أن المشاركة الشعبية ربما تشكل ضمانا لحماية النظام من الانهيار، بمعنى أن نشوء قاعدة جديدة للحكم مستندة إلى مبدأ تداول السلطة تعمل على زيادة فرص التفاعل بين الحكومة والشعب وتعظم من موقع النفع العام المصلحة الوطنية. (غالب أحمد، 2003، ص.73)

خاتمة:

إن غياب الديمقراطية عن المشهد السياسي العربي كان غيابا مزدوجا على المستوى السياسي والأيديولوجي، حيث أدى اهتمام الأجنحة القومية، على مستوى الفكر والممارسة بقضايا التحرر والتخلص من التبعية إلى تهميش موضوع الديمقراطية من سلم أولوياتها، لذلك جاء الفكر السياسي العربي خاليا إلى حد بعيد من المعالجة التي تستحقها المسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة. وهناك من يرى أن الشرعية الثورية أو الانقلابية كانت في مواجهة الشرعية

الديمقراطية والدستورية، ما أثر بشكل كبير على تكوين ثقافة سياسية عربية تستطيع الرقي بالفرد وتمكينه من تحقيق متطلبات المشاركة الفعالة في الحياة السياسية.

كما يمكن القول أن العولمة ساعدت إيجابيا في نقل والحرص على بعض التقاليد التي كانت غائبة عن المجتمعات العربية. وفي جانب آخر أثرت بشكل سلبي على تماسك هذه المجتمعات وأدخلت مفاهيم جديدة تتنافى مع التقاليد التي كانت سائدة منذ عقود طويلة.

قائمة المراجع:

- أبراش، إبراهيم. (2001). الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق: مقارنة للتجربة الديمقراطية في المغرب. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
- أبو العطا، ناصر عبد الله. (2008). إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، جامعة الأقصى، بحث غير منشور.
- احمد، مهيبو غالب. (2003). العرب والعولمة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. في: احمد ثابت وآخرين، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي. سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الحمد، تركي. (2007). في الحديث عن الديمقراطية. منبر الحوار والإبداع. تم استرجاع المقال بتاريخ: 2015/12/23 من الموقع الالكتروني:
<http://menber-alhewar.net/forum.php?action=view>
- الجابري، محمد عابد. (1999). المسألة الثقافية -سلسلة الثقافة القومية- قضايا الفكر العربي. (ط 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الزعبي، أنور. (1999). مستقبل الثقافة العربية في عالم متغير. في: صالح أبو أصبع، و عز الدين المناصرة، العولمة والهوية. تحرير ومراجعة محمد عبيد الله. عمان: منشورات جامعة فيلادلفيا.
- العالم، محمود أمين. (1999). المشهد الفكري والثقافي العربي. في: جيهان سليم وآخرين، الثقافة العربية وأسئلة المستقبل. سلسلة كتب المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- المجدوب، أسامة. (2000). العولمة والإقليمية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

- المنوفي، كمال. (1980). الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية. بيروت: دار ابن خلدون.
- بركات، حليم. (1998). المجتمع العربي المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بشارة، عزمي. (1997). التحرر: التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث، وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله 7-8 تشرين ثان 1997، (ط1). رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- بلقزيز، عبد الإله، والسيد، رضوان. (2000). أزمة الفكر السياسي العربي. بيروت- دمشق: دار الفكر المعاصر.
- حريق، إيليا. (2004). التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك. في: ابتسام الكتبي وآخرين: الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي. سلسلة كتب المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حنفي، حسن. (1999). الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حنفي، حسن. (1999). الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية، في صالح أبو اصبع، وعز الدين المناصرة، ومحمد عبيد الله. العولمة والهوية. عمان: منشورات جامعة فيلادلفيا.
- خطاب، سمير. (2004). التنشئة السياسية والقيم. (ط4). مصر: دار إيتراك للنشر.
- دايمون، لارى. (1994). مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة. ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقى.
- سعيد، ادوارد. (1997). الثقافة والإمبريالية. ترجمة كمال أبو ديب. بيروت: دار الآداب.
- ضاهر، مسعود. (2000). النهضة اليابانية المعاصرة - الدروس المستفادة عربياً، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد المجيد، وحيد. (2000). تقديم كتاب عليوة، ومنى محمود: المشاركة السياسية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- عز العرب محمد، محمد. (2003). الإصلاح السياسي والتوافق المجتمعي في البحرين المنطلقات والمعوقات، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الخامس للباحثين الشباب: نقد الإصلاح: خطابات وبرامج التغيير في العالم العربي واتجاهات الإدراك الشبابي، القاهرة.

- علقم، نبيل. (2002). الثقافة العربية والتجديد الإسلامي. (ط2). فلسطين: مركز فلسطين للدراسات والنشر.
- غليون، برهان. (2008). الجذور الثقافية لغياب الديمقراطية، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. تم استرجاع المقال بتاريخ: 2015/12/23 من الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/nr/exeres/C5448F78-102B>
- فتحي إبراهيم، شادية. (2004). محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية، بحث مقدم إلى مؤتمر قضية الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة.
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. (30 يونيو 2009). دراسة تأصيلية لمفهوم المشاركة السياسية. تم استرجاع المقال بتاريخ: 2015/12/15 من الموقع الإلكتروني: <http://www.4shbab.com/index.cfm?do=cms.conArticle&contentid=214&categoryid=388>
- مغيزل، جوزيف. (1983). الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- منصور، محمد إبراهيم. (2002). العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة 25، العدد 282، ص-ص. 150-149.
- ميعاري، محمود. (2003). الثقافة السياسية في فلسطين - دراسة ميدانية جامعة بيرزيت. فلسطين: معهد ابراهيم ابو لغد.
- مؤيد، سامر. (2006). استنابات الثقافة الديمقراطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية. تم استرجاع المقال بتاريخ: 2015/01/29. من الموقع الإلكتروني: <http://fcdrs.com>
- هلال، علي الدين. ومسعد، نيفين. (2007). تحديات الإصلاح السياسي في مصر. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، المؤتمر السنوي الثاني حول التحول الديمقراطي في مصر، فندق رمسيس.
- هنتغتون، صموئيل. (1991). حول النظام الدولي في دفع التغيير الثقافي السياسي داخل الدول. فورمان: منشورات جامعة أوكلاهوما.